

## اقتصاد

عصام شلهوب

رئيس لجنة الرقابة على المصارف:  
الدولارات المخزنة في البيوت وصلت إلى ملياري

تهدف السياسة النقدية للبنك المركزي الى الحفاظ على الاستقرار النقدي في لبنان. يقصد بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام لاسعار السلع والخدمات واستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، حيث يعتبر نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الاميري الركيزة الاساسية للسياسة النقدية. بات الحفاظ على الاستقرار النقدي هدفا، لان ضياع الليرة لا يساعد لبنان على تجاوز ازماته

الليرة اللبنانية التي اعتمدت في التسعينات وصلت الى نحو 40%، جعلت البعض يجنون اموالا طائلة، لكنها كانت ظاهرة مدمرة للاقتصاد.

رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود اكد لـ"الامن العام" ان المشكلة الاساسية تكمن منذ تاريخ انشاء لبنان الى اليوم في ما يسمى العجز التجاري، كونه بلدا مستوردا وليس مصدرا، علما ان للزامة القائمة في دول الجوار تداعيات ايضا على الداخل.

ما هو مفهوم الاستقرار النقدي، وما هي الآليات التي يمكن اعتمادها لذلك؟

حافظ لبنان خلال كل الازمات التي مر فيها منذ العام 1958 وصولا الى الاجتياح الاسرائيلي عام 1982، على الاستقرار النقدي وعلى قدرة التحكم به، فيما الخلل الوحيد الذي حصل في تاريخه كان بين عامي 1984 و1995. ما ساهم في الحفاظ على هذا الاستقرار خلال سنوات الحرب (1975 - 1988)، هي الموارد المالية. كان لبنان يملك ايضا القدرة على جذب الاموال واستيراد الموارد الخارجية اكثر من انتاجه الداخلي. لذا تكمن المشكلة الاساسية منذ تاريخ انشاء لبنان الى اليوم في ما يسمى العجز التجاري، كونه بلدا مستوردا وليس مصدرا. الحفاظ على الاستقرار النقدي بات هدفا، لان ضياع الليرة لا يساعد لبنان على تجاوز ازماته.

■ اين يكمن الخلل؟  
□ لم يعد في لبنان قدرة على استقطاب

حيال واقع السوق المالية والنقدية في لبنان، يرى خبراء ان جزءا من المشكلة النقدية والاقتصادية في لبنان حاليا، يعود الى القوى السياسية والطائفية في البلاد. فالتشنجات السياسية لا تساهم بطبيعة الحال في الاستقرار النقدي، والشلل في الاداء السياسي يؤثر سلبا على الاوضاع الاقتصادية والنقدية. يلفت هؤلاء الى تأثير السياسة الخارجية في هذا المجال، خصوصا في ظل اشتداد الصراع في المنطقة والمخططات المطروحة، ووجود الاعداد الهائلة من النازحين السوريين في لبنان والضغط التي تمارس عليه.

تمكن المعنيون حتى الان من ادارة الضغوط الخارجية واستيعابها، والمطلوب اليوم من المسؤولين الكبار في لبنان التعاضد من اجل درء الاخطار. مما لا شك فيه ان هذه الاخطار تثير قلق اللبنانيين على مصير عملتهم، خصوصا عند الفئات المحدودة الدخل التي تتقاضى رواتبها بالليرة اللبنانية وتتعامل بها.

لبنان لا يزال قادرا على الصمود اقتصاديا وماليا ونقديا، فوكالات الائتمان الدولية لم تقم حتى الان باجراء اي تغيير في علامته الائتمانية. لكنه يحتاج الى اعادة ترتيب سير عمل الدولة ومعالجة الدين العام العملاق. لذا من الضروري اعادة التفكير في السياسات النقدية السابقة، والقضاء على ازدواجية العملة في لبنان، وعدم اجراء هندسات مالية تزيد من ربحية القطاع المصرفي من دون ان تزيد انتاجية الاقتصاد. كما ان سياسة رفع الفائدة على



رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود.

ويقبضون بالليرة، كما يشترون الليرة السورية التي يتم تحويلها الى ليرة لبنانية التي يشترون بها الدولار. وهم ايضا يشترون البضاعة بغض النظر عما اذا كانت الطريقة شرعية او غير شرعية. لطالما كان بيننا وبين سوريا ممر للبضائع.

■ لم تكن بهذا الحجم؟

□ نتيجة الازمة التي تعيشها سوريا، بات لديها ليرة لبنانية بفعل عمل السوريين الموجودين في لبنان، التي لم تكن بهذا الحجم. في الخلاصة اذا كان في محيطك خلل، واذا كان لديك عمال غير لبنانيين يحولون اموالا في حجم معين الى الخارج، واذا اكتنز الناس الاموال، واذا تغير السلوك بالدفع من الدولار الى الليرة لاكتناز الدولار، هل يمكن الاستمرار في ضخ الدولار خصوصا وان مصرف لبنان لا يصدر العملة الاجنبية. كان حجم الدولار يتراوح بين 68 و77%، واصبح 72 الى 73%. اما بالنسبة الى خروج الودائع، فهو لا يثير القلق والخوف.

■ هذا الاجراء حرم لبنان من دخول الدولارات اليه، وحرّم المغتربين خصوصا وان تحويلاتهم كانت تتراوح بين 7 و8 مليارات دولار؟

□ هذا نتيجته وليس سببه، لان ايرادات الناس تراجعت من الخارج. لدينا ثلاثة مصادر اساسية من العملات الاجنبية هي اميركا الجنوبية وهي بعيدة، لكن الاساس والمهم هو افريقيا والمملكة العربية السعودية، فهل ترى وضعهما طبيعيا؟ علما انه منذ العام 2016 خفت التحويلات. هل تعلم ان زبائنا في الخليج وافريقيا الذين كانوا يحولون الاموال، كنا نقرضهم لتمويل اعمالهم في الخليج وغيره، واصبح يتم التحويل من هنا الى الخارج كي يدفعوا، اي اصبحوا يحولون من لبنان الى الخليج وافريقيا كي لا تتوقف مؤسساتهم او تقلس. تضخمت المشكلة لأن المستهلك بات يشتري من المحطات بالليرة، فيما صاحب الصهرج يقبض من

”  
المديونية العامة  
تتراكم من دون وعي ولا  
يجوز الاستمرار في ذلك

“

دفع هذا القدر من الرواتب الى موظفين اذا لم يتمكنوا من انتاج دخل يزيد بكثير، فهل قارنت المصاريف بحجم المداخيل؟ هل ثمة ادارة حقيقية تؤمن الجباية بفعالية؟ حتما لا، من دون اغفال الخلافات السياسية وهي مسألة بشعة جدا.

■ لماذا بادر مصرف لبنان الى اقراض المصارف؟ الا يعتبر ذلك خروجا عن صلاحياته بالنسبة الى السياسة النقدية؟

□ لا يصدر مصرف لبنان اي تعميم يخالف القانون وتحديدات قانون النقد والتسليف. فهو يستطيع اقراض المصارف والتساهل معها عبر الاحتياطات الالزامي والتدخل معها في ما يخص القطع، وهو يقوم بكل ذلك بموجب قانون النقد والتسليف.

■ الم يكن داعما للاقتصاد؟  
□ كان يدعم الوضع النقدي كي يسهل عملية التسليف بهدف تمويل الاقتصاد، ومنها القروض المدعومة وغيرها، فكان يمد المصارف التي بات لديها مال كلفة اقراضه متدنية كي تتمكن من تسليف المواطنين. كل ذلك جرى

تحت سقف القانون، وكان حاكم المصرف المركزي يتمنى، وانا واثق من هذا الكلام، ان تضطلع الدولة بهذا الدور، لكن في ظل غياب هذا الدور كان لا بد من الاستمرار فيه.

■ كيف تقيم وضعية الاحتياطات والودائع بالنقد الاجنبي وتحديدات الدولار؟

□ لا يزال في لبنان احتياطات ومدخرات بالعملات الاجنبية. نقدر حجم الاموال بالدولار النقدي الموجود في البيوت، وهو ما يسمى اكتناز المال والنقد، بما بين مليار ونصف مليار وملياري دولار. بالنسبة الى حركة الاموال بين سوريا ولبنان، فان السوريين الموجودين في لبنان يعملون



## CERTIFICATE OF REGISTRATION

This is to certify that

### Danash Contracting and Trading Co.

Sit Nafisa Street, Al Tanmia Building, 4th Floor Sidon, Lebanon

operates a

### Quality Management System

which complies with the requirements of

### ISO 9001:2008

for the following scope of registration

### General Contracting & Construction Services.

Certificate No.: CERT-0070158  
File No.: 1038413  
Issue Date: August 8, 2013

Original Certification Date: September 13, 2004  
Current Certification Date: August 7, 2013  
Certificate Expiry Date: September 10, 2016

*Chris Jouppe*

Chris Jouppe  
President,  
QMI-SAI Canada Limited

*Guillaume Gignac*

Guillaume Gignac, ing.f  
Vice President, Corporate Operations, Accreditation & Quality  
QMI-SAI Canada Limited



ISO 9001

Registered by:  
SAI Global Certification Services Pty Ltd, 286 Sussex Street, Sydney NSW 2000 Australia with QMI-SAI Canada Limited, 20 Carlson Court, Suite 200,  
Toronto, Ontario M9W 7K6 Canada (SAI GLOBAL). This registration is subject to the SAI Global Terms and Conditions for Certification. While all due care  
and skill was exercised in carrying out this assessment, SAI Global accepts responsibility only for proven negligence. This certificate remains the property  
of SAI Global and must be returned to them upon request.  
To verify that this certificate is current, please refer to the SAI Global On-Line Certification Register: [www.qmi-saiglobal.com/qmi\\_companies/](http://www.qmi-saiglobal.com/qmi_companies/)



## اقتصاد

الكبيرة في المنطقة كنا مستقطين لاموال تلك الدول.

■ كيف تكون العودة الى ذلك؟

□ يجب اعادة عامل الاستقرار على الصعيد السياسي والامني والتشريعي والاداري، واعدادة تنظيم حجم الدولة بالشكل الصحيح، ووقف تراكم المديونية لاستعادة القدرة على استقطاب الاستثمارات ليس لخدمة لبنان فقط بل لخدمة الخارج، وهناك مجالات كثيرة. تتوافر في لبنان احجام استثمار كثيرة في الكهرباء والمياه والطرق والسكك الحديدية والمنتجعات السياحية، كما في التعليم بكل مراحلها وفي قطاع الصحة ايضا. هذه هي الطريق الوحيدة للاستفادة من مؤتمر سيدر وغيره، ولا تركز على تحويلات نقدية واستدانة. اؤكد ان لبنان على الرغم من كل ذلك لا يزال يتمتع بعناصر الجذب للاستثمار في كل الفرص التي عدتها.

■ ما هو تأثير العقوبات الاميركية على الداخل، طبعا ضمن فريق سياسي معين قد اثر في هذه الازمة؟

□ لحزب الله وجه لا يتفق عليه الجميع، لكن اعتقد الوجه الذي يتفق عليه الجميع ان حجمه في الاقتصاد غير مهم، اي لا يجوز اعتبار ان العقوبات المفروضة عليه شلت الاقتصاد. الموضوع سياسي وليس اقتصاديا. بالنسبة الى الوضع السياسي، ثمة التزام مع الاميركيين في القطاع المصرفي بشكل كامل، لكن ما هي القدرة على ضمان الاستقرار الداخلي. في استطاعة الاميركيين التوقف عن التعاطي في الحسابات واقفالها، وهكذا ينهون البلد. هذا امر وارد في كل وقت. لكن لا يمكن ان يكون ضد كل فرد شيعي، وللامانة فان اكبر المودعين في القطاع المصرفي هم من الطائفة الشيعية، ويخطئ من يظن ان المودعين الشيعة في مصارف بسمونها شيعية لانه لا يوجد شيء اسمه بنك شيعي.

□ هناك تهريب جمركي وتهريب عملة بطريقة غير مباشرة. لا يمكن ان نستورد الا بقدر ما يدخل الى السوق من عملات اجنبية، وهو طفيف. فلنتفهم هذه النقطة، في حال تم تهريب البنزين الى سوريا لا يمكن تقاضي ثمنه بالليرة بل يجب قبض ثمنه بالدولار. لا نستطيع استيراد سيارات من دون توافر تدفقات نقدية بالعملات الاجنبية لحجم ما يستورد من سيارات. كنا نملك بحبوحة ونغطي العجز التجاري الخاص بتدفقات نقدية من الخارج، وعندما تخف هذه التدفقات ينبغي عكسها على حجم الاستيراد.

■ اليس لتراجع التدفقات النقدية علاقة بوجود دولة فاشلة؟

□ هل يمكن ان تكون الدولة فاشلة اليوم اكثر من ايام الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 واكثر من اعوام الحرب (1976 - 1980)، او اكثر من عامي (1986 - 1996). لا شك في ان هناك خلا في الموضوع وتحاول الدولة تصحيح الوضع. انا اتكلم عن وضع نقدي تقني بحت. فعندما كنا نستورد للدول

المحطة بالدولار ويريد المستورد ان يقبض من الاخير بالدولار. فكيف يمكن ان يؤمن صاحب المحطة الدولار الى صاحب الصهرج الذي بات مضطرا للذهاب الى الصراف. ينسحب الامر على صاحب الصهرج ايضا، اي عبر اللجوء الى الصراف لتأمين الدولار للمستورد الذي لجأ بدوره الى الصراف، حتى وصلت الامور في بعض المصارف بتوصية الصراف لتأمين الدولار للزبائن.

■ كيف يحق للرافين رفع سعر الدولار عشوائيا؟

□ ما من احد الا وينتهد فرصة معينة. اعتقدوا ان هذه الفرصة ستستمر. بصراحة، يشكر البنك المركزي على جهده، لكن ذلك لا يعني ان لديه القدرة على فعل كل شيء. سيستمر في حضوره في السوق، ولن يمر موضوع الليرة بسهولة. ثمة ضرورة ملحة لتوازن حجم الاستيراد مع قدرة البلد على انتاجه، ويجب تعميم هذا المفهوم.

■ الا نستورد محروقات اكثر من حاجة السوق المحلية لتصديرها الى سوريا وتهريبها، ما يستنزف دولارنا؟



لا يصدر مصرف لبنان اي تعميم يخالف القانون وتحديدا قانون النقد والتسليف.